اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

موجز سياسات عن التحديات التي تعيق تطبيق إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية

الإجتماع السنوي السابع لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة

18-19 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ما هي التحديات؟

الصور والمواقف النمطية

المادة 8 – إذكاء الوعي

تتعهد الدول الأطراف باعتماد تدابير فورية وفعالة وملائمة من أجل:
(أ) إذكاء الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم؛

(ب) مكافحة القوالب النمطية واشكال التحيز والممارسات الضارة المتعلقة بالاشخاص ذوي الاعاقة، بما فيه القائمة على الجنس والسن ، في جميع مجالات الحياة.

(ج) تعزيز الوعي بقدرات واسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الممارسات التمييزية

المادة 5 – المساواة وعدم التمييز

1. تقر الدول الاطراف بان جميع الاشخاص متساوون أمام القانون وبمتضاه ولهم الحق دون اي تمييز وعلى قدم المساواة في الحماية والفائدة اللتين يوفرهما القانون.

2. تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية القانونية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس.

3. تتخذ الدول الأطراف، سعيا لتعزيز المساواة والقضاء على التمييز، جميع الخطوات المناسبة لكفالة توافر الترتيبات التيسرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الثقافة المجتمعية

النموذج الخيري

النموذج الطبي

المادة 1 – الغرض من الاتفاقية

هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الاخرين بجميع حقوق الانسان والحريات الإساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة.

- وثيقة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي وثيقة معقدة متعددة الأبعاد نظرًا لطبيعتها كمعاهدة دولية ، فإنها لا تقدم إرشادات كاملة لدعم التنفيذ الوطني.

- هناك 50 مادة في الاتفاقية :
  - المواد من 1 إلى 4: تصف الغرض من الاتفاقية، وتشمل التعريفات والمبادئ والتزامات الدول الأطراف.
  - المواد من 5 إلى 9 تشمل مبادئ مفصلة بشأن عدم التمييز ، وإمكانية الوصول ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، واحترام حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.
  - المواد من 10 إلى 30 تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - المواد من 24 إلى 28 تخول الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل.
  - المواد من 31 إلى 33 توجه عملية التنفيذ في الدولة.
  - المواد 34-50 عملية التصديق والتقارير الحكومية وعملية التعاون بين الدول الأطراف ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- عدم التناسق في التشريعات والقوانين الوطنية.
- ضعف اليات التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- وجود ثغرات في العديد فى التشريعات والسياسات الوطنية تحول دون اتساقها مع بنود الإتفاقية.
- الاستناد الى النموذجين الطبي والخيري في التشريعات والسياسات والانظمة الداخلية.
- ضعف/ عدم وجود اليات تلزم بتطبيق القوانين إن اقرت.
- قلّة الخدمات المتاحة للاشخاص ذوي الإعاقة.
- تمركز معظم الخدمات المتوفرة في المدن الرئيسية.
- غياب معايير إتاحة الوصول.

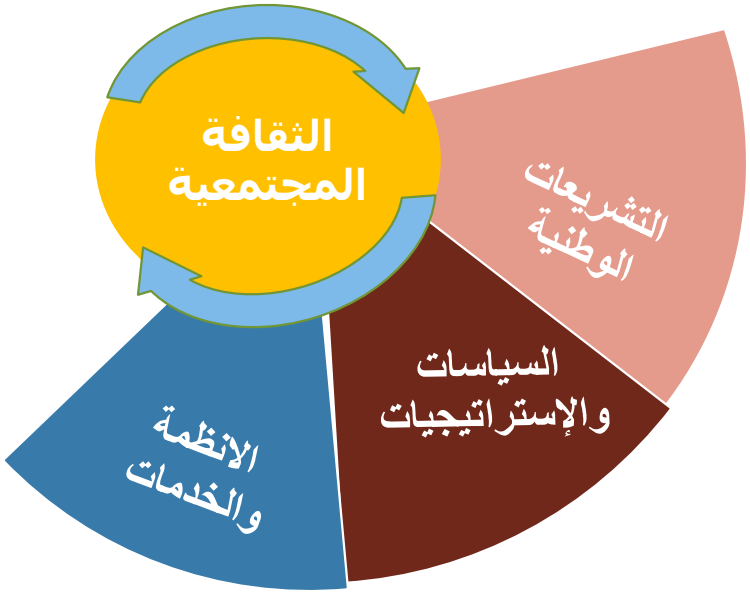

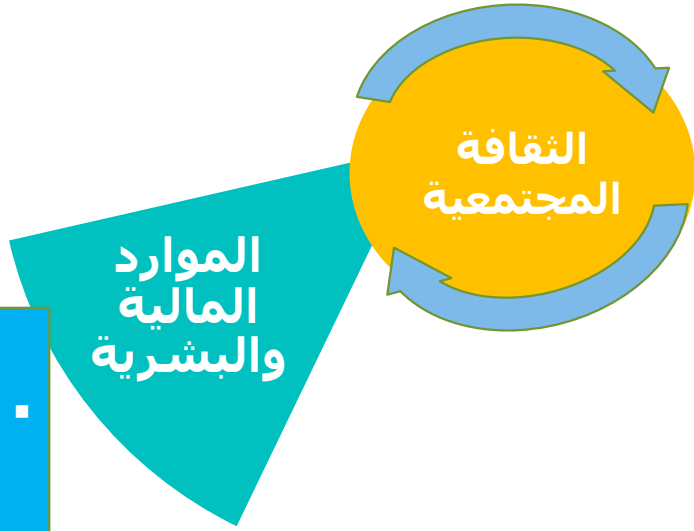

- الإفتقار الى الكوادر المتخصصة بتطبيق الاتفاقية ووضع الاستراتيجيات وتوفير الخدمات.
- عدم معرفة العاملين في كافة القطاعات بمعايير الاتفاقية
- نقص الموارد المعرفية والمراجع باللغة العربية
- نقص الموارد المالية لتأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأثر توزيع الميزانيات و اولويات الانفاق بالافكار النمطية
- نقص المعلومات الدقيقة والقابلة للمقارنة حول الإعاقة يعيق فهم واقع الاحتياجات والتحديات ويؤثر سلبا على السياسات والاستراتيجيات والتدابير المعتمدة على الحقائق لتأمين الحقوق.

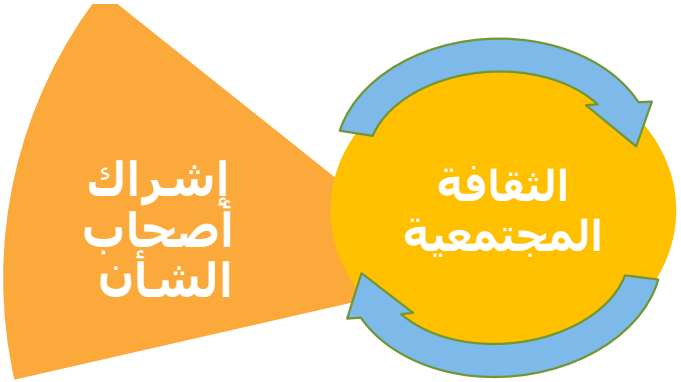

- لا يتم مشاورة الاشخاص ذوي الاعاقة أو المنظمات التى تمثلهم فى اغلب الدول العربية في اعداد القوانين ووضع السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بحقوقهم،
- لا يتم الاستفادة من المعرفة والخبرات العملية المتوفرة لدي الاشخاص ذوي الاعاقة ولا لدي المنظمات والتي يمكن ان تساهم في ايجاد حلول وتدابير قابلة للتطبيق.

يؤثر سلباً على توفير الموارد اللازمة لرسم سياسات داعمة لادماج الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع.

الوضع الامني (في بعض الدول)

الثقافة المجتمعية

تحديات تطبيق بعض البنود:

امكانية الوصول

عدم توفر الادوات المساعدة

-غياب او عدم كفاية خدمة ترجمة الاشارة/ لغة اشارة موحدة

نقص التقنيات الخاصة بإتاحة المعلومات

عدم وجود كود المواصفات الخاصة بالتجهيز الهندسي للابنية وعدم توفر النقل الدامج

تحديات تطبيق بعض البنود:

اكثر مواد الاتفاقية التي يصعب تطبيقها في الدول العربية نظرا لكونها تتأثر الى حد كبير بعدة عوامل، منها:

- إنتشار المفهوم الرعائي المستند الى النموذج الخيري
- غياب البرامج الملائمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة
- غياب معايير الاتاحة الذي يعيق تنقل الاشخاص ذوي الإعاقة واستخدامهم لمكان سكنهم والمرافق ذات العلاقة

العيش المستقل والإدماج في المجتمع

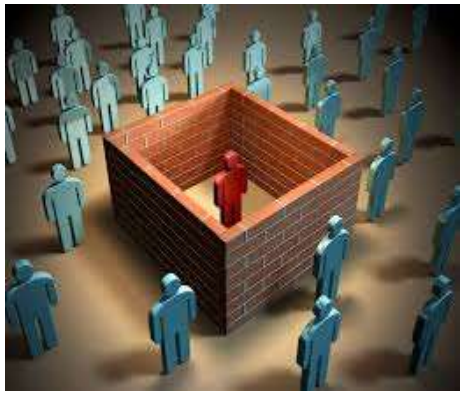

تحديات تطبيق بعض البنود:

يستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة في معظم الدول العربية من المنظومة التعليمية على كافة المستويات. ويتأثر الحق بالتعليم بغياب:

التعليم

- المناهج التعليمية الدامجة.
- أساليب التعليم المتنوعة والقابلة للتكييف.
- الأدوات المساعدة والترتيبات التيسيرية.

تحديات تطبيق بعض البنود:

وتتمثل التحديات التي تعيق الدول من الالتزام باتاحة فرص العمل اللائق للاِشخاص ذوي الإعاقة بما يلي: :

العمل

- **تخوف ارباب العمل وتبنيهم للافكار النمطية.**
- **نقص خدمات التوظيف الدامجة.**
- **عدم اعتماد منهجية التحليل الوظيفي والترتيبات التيسيرية.**
- **غياب التوجيه حول الأطر التطبيقية لاعتماد الدمج في اماكن العمل.**
- **غياب الحوافز لأرباب العمل.**

تحديات تطبيق بعض البنود:

لا توجد بيانات إحصائية دقيقة وتفصيلية ومحدثة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لاسباب عديدة منها:

جمع الإحصاءات والبيانات

- تعريف الاعاقة وفقا للمفهوم الطبي.
- اليات غير محدثة لتحديد وتقييم الاعاقة.
- عدم التصريح عن وجود اعاقة من قبل الاسرة او الافراد.
- توفر الموارد المالية والبشرية لاجراء المسوحات وجمع البيانات.

كيف يمكن تقليص/ الحد من تلك التحديات؟

توفر الموارد المالية المناسبة

- موائمة التشريعات والقوانين الوطنية، و اعتماد استراتيجيات وسياسات وبرامج دامجة
- تطوير أدلة ومراجع حديثة باللغة العربية
- اتخاذ التدابير المناسبة لاشراك أصحاب الشأن
- اتخاذ اجراءات تضمن وجود بيانات

توفر الموارد البشرية المؤهلة

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

وشكرا

abdelfadil@un.org